العرب
السبت 2021/05/08
السنة 43 العدد 12054

طالبان تريد تحويل الانسحاب الأميركي من أفغانستان إلى نصر كامل

الحركة تسعى لقلب الطاولة على إدارة بايدن بموجة من الهجمات على أقاليم البلاد

عودة طالبان تهدد الجميع

تعكس هجمات طالبان على أجزاء واسعة من أفغانستان خلال الأيام القليلة الماضية وسيطرتها على عدة أقاليم لطالما كانت معقلا لها أن الحركة المتشددة التي دخلت في مفاوضات سلام مع الحكومة في كابول ولم تحقق نتائج تذكر حتى الآن رغم وساطة الولايات المتحدة تريد أن تقلب الطاولة في اللحظات الأخيرة على إدارة الرئيس بايدن وتحويل انسحاب القوات الأميركية الذي بدأ في الأول من مايو الجاري إلى نصر كامل لها.

لندن - أصبح الطريق أمام سيطرة طالبان على أفغانستان مفتوحا مرة أخرى بعد أن خسرت أطراف داخلية وخارجية رهانها على إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن، والذي يبدو أنه خيّب الآمال عندما بدأ فعليا في تنفيذ قرار سحب القوات الأميركية من البلاد مطلع هذا الشهر، وهو ما شجع الحركة المتطرفة على استغلال هذه الفرصة الثمينة.

واعتبر المحللون أن انتصارات الحركة المتشددة كبيرة ومهمة، ففي بضعة أيام اجتاح مسلحو طالبان أقاليم قندهار وغزنة وزابل وهلمند الولاية الجنوبيّة التي تعد أحد أبرز معاقل الحركة حيث تقع قاعدة كامب أنتونيك العسكرية، وسيطروا على أنحاء من مقاطعة بوركا في ولاية بغلان شمال البلاد وهم يسعون بلا هوادة للتوسع.

> إصرار طالبان على تحقيق مكاسب على الأرض سيعيد البلاد إلى مربع الفوضى ويجعلها بؤرة لتمركز الجماعات الجهادية

ومن الواضح أن مقاتلي طالبان إذا استمروا على هذا النهج وكثفوا من عملياتهم فإنهم على استعداد للسيطرة على العاصمة كابول كما فعلوا في العام 1996 ما يشي بعودة البلاد إلى مربع الفوضى مجددا ويجعلها بؤرة للجهاديين من مختلف أنحاء العالم خاصة وأن القاعدة وداعش لا يزالان ينشطان في البلد.

استغلال الفرصة

بعد عشرين عاما من غزو أفغانستان لطرد طالبان من السلطة وملاحقة فلول القاعدة أمر بايدن الشهر الماضي بانسحاب 2500 من أفراد القوات الأميركية و16 ألفا من المتعاقدين المدنيين نهائيا من هذا البلد. وأهدى الرئيس الأميركي بإعلانه، الذي يبدو أن حكومة كابول لم تكن مستعدة بعد له، متمردي طالبان نصرا دون مقابل كما يصفه الداخل الأفغاني.

وكان من المقرر أن تكون الولايات المتحدة قد انتهت من سحب جميع القوات في الأول من مايو الجاري بموجب اتفاقها مع طالبان العام الماضي، لكن واشنطن أرجأت الخطوة حتى 11 سبتمبر المقبل، ما أثار غضب الحركة. ويقول منتقدو القرار إن المتشددين سيحاولون العودة للحكم، فهو يأتي وسط تعثر جهود التوصل إلى اتفاق سلام بين الحكومة الأفغانية وطالبان.

ويتبنى بايدن وجهة نظر مختلفة تماما عن نهج الرئيس الجمهوري الأسبق جورج بوش الابن، ولكنه يتبع نهجا يبدو مشابها للذي اتبعه الرئيس السابق دونالد ترامب عندما أعلن أن جميع القوات الأميركية ستنسحب بحلول الذكرى العشرين لهجمات 11 سبتمبر. وقد تبعه حلف شمال الأطلسي (ناتو) بالإعلان عن أن 7 آلاف جندي غير أميركي في أفغانستان سيغادرون في غضون بضعة أشهر.

وبالنسبة إلى الكثيرين يبدو السلام وكأنه بات حلما بعيد المنال، ويتابع المراقبون وحتى الأفغان أنفسهم كيف أن بلدهم قد تنجرف في دوامة من الانحدار مجددا، وبعد أن كانت تحدث الانفجارات بشكل شبه يومي في العاصمة كابول، سيكون عليهم الآن التعايش مع خطر عودة طالبان في أغلب مدن وأقاليم البلاد مع جيش ضعيف لا يمكنه مواجهة الجهاديين دون دعم غربي.

ويعتقد خبراء أنه إذا اشتد القتال أكثر ليصل إلى مناطق متباعدة بدرجة كبيرة عن العاصمة مثل قندوز في الشمال وفارياب على الحدود مع تركمانستان وهرات في غرب البلاد، ستكون القوات الأفغانية أمام واقع لا مفر منه وسوف تعيش تحت ضغوط بدرجة متزايدة في الأسابيع القادمة.

والآن مع مرور عقدين من الزمن على انهيار نظامها الإسلامي المتشدد، تسعى الحركة المتمردة بقوة للعودة إلى الحكم، خاصة بعد توقيعها اتفاقا تاريخيا لسحب القوات الأجنبية مع الولايات المتحدة وإجراء مباحثات سلام مع الحكومة الأفغانية.

وشهدت أفغانستان خلال أسبوع واحد سلسلة من الأحداث التي تشي بأن طالبان مصرة على تنفيذ مخططها وأن مفاوضات السلام ما هي إلا واجهة لذلك، فالخميس الماضي استولت الحركة على ثاني أكبر سد بالبلاد بعد أشهر من القتال العنيف في معقلها السابق بولاية قندهار. وأكد مسؤولون محليون أن سد دحلة الذي يوفر مياه الري للمزارعين عبر شبكة قنوات وكذلك مياه الشرب لعاصمة الولاية أصبح الآن تحت سيطرة الجهاديين.

وقبل ذلك بيوم أعلنت مصادر أمنية أفغانية سقوط أنحاء من مقاطعة بوركا في ولاية بغلان شمالي أفغانستان بيد حركة طالبان إثر اشتباكات في وقت متأخر الثلاثاء. ونقلت قناة طلوع نيوز المحلية عن المصادر الأمنية قولها إن المسؤولين المحليين نقلوا مكاتبهم إلى أماكن أخرى في مقاطعة بوركا بعد سيطرة طالبان على أنحاء من المقاطعة.

وتمكنت طالبان من تحقيق انتصارات كبرى على القوات الأفغانية وتقدمت بقوة صوب عاصمة إقليم هلمند الجنوبي الاثنين الماضي. وقال عطاالله أفغان رئيس المجلس المحلي للإقليم إن المسلحين شنوا هجوما واسعا من عدة اتجاهات وهاجموا نقاط تفتيش على مشارف لشكركاه وسيطروا على عدد منها.

إبقاء العيون مفتوحة

قلّلت وزارة الدفاع الأميركيّة من أهمّية القتال الذي دار طيلة الأسبوع الفائت بين القوّات الحكوميّة الأفغانيّة وحركة طالبان في أجزاء كثيرة من البلاد، مؤكّدةً أنّه لن يكون له أيّ تأثير على انسحاب القوّات الأجنبيّة من أفغانستان. وقد اعتبر جون كيربي المتحدّث باسم الوزارة أن "ما شهدناه كان مضايقات صغيرة لم يكُن لها تأثير كبير على رجالنا ومعدّاتنا وقواعدنا". وأضاف "لم نرَ حتّى الآن أيّ شيء يمكن أن يؤثّر في الانسحاب".

جون كيربي

لم نرَ حتّى الآن أيّ شيء يمكن أن يؤثّر في الانسحاب

ويدرك وزير الدفاع لويد أوستن الدعم الذي تلقّته الولايات المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية من جانب أفغان في مختلف الأدوار. كما يدرك تمامًا المخاطر التي تعرّض لها هؤلاء الأشخاص وما زالوا يتعرّضون لها وكذلك عائلاتهم من خلال دعمهم لواشنطن وحلفائها في الناتو.

ومن منطلق الحرص على إبقاء العيون مفتوحة على البلد وإن كان ذلك من بعيد، أمر لويد أوستن بإرسال المزيد من التعزيزات إلى دول مجاورة لأفغانستان لتأمين انسحاب القوات الأجنبية الذي قال إنه يجري "كما هو مخطّط له". لكن ليس من المعروف ما إذا كانت ستنجح هذه الخطة مع السيناريوهات الغامضة التي باتت تلف المشهد الأفغاني.

ومع ذلك يخشى البعض داخل البنتاغون ومجتمع المخابرات الأميركية من أن يعرض إعلان النجاح المبكر والانسحاب السريع بايدن لنفس الانتقادات التي عانى منها الرئيس السابق باراك أوباما عندما انسحب من العراق في عام 2011 بناءً على نصيحة بايدن نفسه. وشهد بعد ذلك ظهور تنظيم داعش الذي لا تزال شظاياه منتشرة في كثير من مناطق العالم.

وليس ذلك فحسب، بل يخشى آخرون من أن قرار بايدن قد يترك الولايات المتحدة في مكان مشابه لما كانت عليه قبل 11 سبتمبر 2001، أي مواجهة دولة مضيفة للقاعدة تهيمن عليها طالبان. فرغم وعودها بخلاف ذلك، يعتقد العديد من الخبراء أن طالبان تواصل رعاية علاقة وثيقة مع ما تبقى من الجماعة الإرهابية.

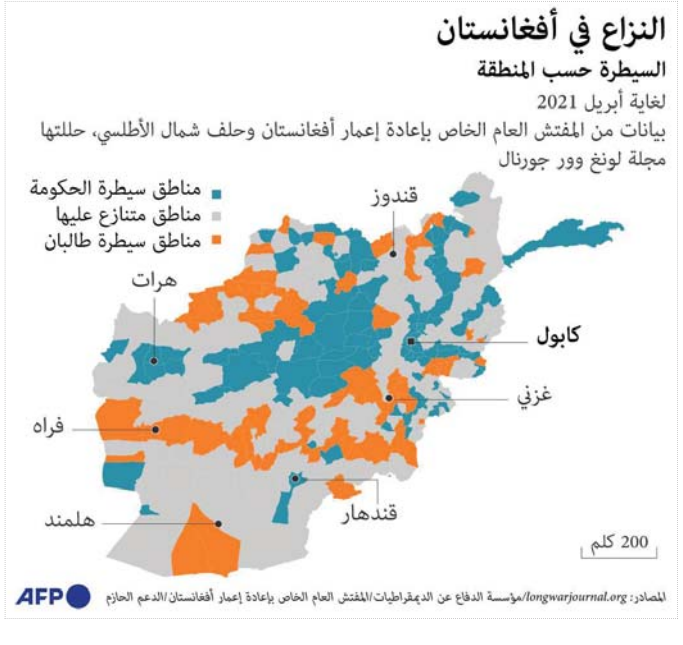

هل محسن رضائي القائد البراغماتي الذي تنتظره إيران؟

فتح اكتساح قادة الحرس الثوري للانتخابات التشريعية الإيرانية العام الماضي شهية العسكريين للاستحواذ على السلطة التنفيذية أيضا. لكن يبدو أن الانتخابات الرئاسية بعد أسابيع ستكون مختلفة بعض الشيء، فبينما يتجه هذا الاستحقاق نحو ذروته أصبحت المعركة بين المعسكرات المتشددة والبراغماتية واضحة أكثر.

طهران - يكثف المرشحون المحتملون للرئاسة في إيران حملاتهم ويوجهون رسائل إلى المواطنين لاستمالتهم مع اقتراب موعد الاستحقاق المقرر في يونيو المقبل لاختيار رئيس جديد للبلاد، في الوقت الذي تبرز فيه شخصيات تريد أن تتعامل بلدهم مع الواقع بعقلانية أكبر.

ويقف أمثال محمد باقر قاليباف، رئيس البرلمان الحالي وهو شخصية بارزة بين المحافظين حيث ارتقى في صفوف الحرس الثوري ليصبح قائدا لسلاحه الجوي في أواخر تسعينات القرن الماضي. وترأس قوة الشرطة في البلاد في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قبل أن ينتقل إلى السياسة ليصبح عمدة طهران في 2005.

ويرى فيه الكثير من الإيرانيين المرشح الرئاسي الدائم، فقد ترشح للمنصب ثلاث مرات على الأقل في السابق. ولا تزال عناصر من داخل النظام عازمة على دفع ترشيحه؛ حيث يهاجم مسؤولو الحرس الثوري المتشددين الآخرين، حتى أنهم بادروا إلى استبعاد البعض من خلال مجلس صيانة الدستور، وهو الهيئة المسؤولة عن الموافقة على المرشحين.

ويحافظ رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي، وهو من الشخصيات البارزة المحتملة الأخرى في المعسكر المتشدد، على مستويات عالية من الشعبية بين الإيرانيين واتصالات عميقة بالمطلعين على النظام بمن في ذلك المرشد الأعلى علي خامنئي.

ويكمن القاسم المشترك بين الطامحين للرئاسة مثل رئيسي وقاليباف وغيرهما من المحافظين المخلصين في أنهم جميعا يقدمون أدوات فعالة للحرس الثوري والموالين له لتعزيز النفوذ السياسي لشبكتهم في البلاد من خلال شغل منصب الرئاسة ورئاسة البرلمان.

وفي مواجهة هؤلاء المرشحين المحتملين يقف السياسيون الإيرانيون الأكثر براغماتية منذ فترة طويلة والذين يسعون إلى إبعاد البلاد عن سلوكها المارق في المنطقة على الجانب الآخر من المعركة الانتخابية.

ويُنظر إلى وزير الخارجية المخضرم محمد جواد ظريف، على نطاق واسع، على أنه من هذه الشخصيات؛ فبينما كان لسنوات رجل الواجهة في ما يتعلّق بسياسات إيران التوسعية والعدوانية، يبدو أن لهذا المسؤول في حكومة الرئيس حسن روحاني نفسه آراء أكثر عدوانية حول الكيفية التي يجب أن تعمل بها بلاده.

وفي تسجيل صوتي سُرّب مؤخرا لمقابلة مع صحافي إيراني أعرب ظريف عن أسفه لحقيقة أن الحرس الثوري والمتطرفين داخله قد افتكّوا جل السلطة في تحديد السياسة الخارجية، وتركت وزارته خارج دائرة المعلومات بلا قوة. وقد أصدر اعتذارا علنيا عن التصريحات التي أدلى بها خلال المقابلة، بينما أكد الكثيرون أنه سرب التسجيل الصوتي عن قصد على الأرجح كمحاولة للتعريف بموقفه الأكثر اعتدالا للجمهور المحلي وللعالم.

وبالإضافة إلى ظريف هناك محسن رضائي، القائد السابق في الحرس الثوري، وهو الآن سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام. وتبدو رحلته السياسية مثيرة للاهتمام حيث كان من المطلعين المقربين من النظام لسنوات، مُجسّدا "جيل الثورة" كما هو معرّف في إيران، ومؤمنا بقيم الثورة ورؤيتها وممثلا لها.

وقبل دخوله عالم السياسة اكتسب رضائي سمعة لعدم خوفه من تحدي عقيدة النظام. وبات معروفا لأول مرة في دوائر صانعي القرار الإيرانيين في أواخر ثمانينات القرن الماضي؛ حيث دافع بشدّة، بصفته قائدا في الحرب الإيرانية – العراقية، عن الدبلوماسية لحل الصراع، مما سبب عداء متطرفي الحرس الثوري له، حيث اعتقدوا أن الطريق الشرعي الوحيد كان النزاع النشط.

وأثناء حكم الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد تحدث رضائي ضد تصريحات الرئيس المتعصبة بانتظام، وانتقد سياساته المتشددة في ما يتعلق بالقضايا الخارجية والداخلية.

وفي الآونة الأخيرة كان رضائي من أشد المؤيدين للمصالحة مع الولايات المتحدة. وفي خروج عن مطالب بعض زملائه التي اعتُبرت أكثر تشددا طرح هدف استئناف المحادثات مقابل التزام من واشنطن برفع العقوبات تدريجيا. وفي مقابلة مع صحيفة "فاينانشيال تايمز" البريطانية طرح اقتراحه قائلا إنه "يجب رفع العقوبات شهريا أثناء المحادثات، مع منح الأولوية للمعاملات المالية وصادرات النفط".

> إذا فاز رضائي بالرئاسة قد يعيد التعامل مع الغرب ويخفف الأجندة التوسعية التي اعتمدها المعسكر المتشدد في المنطقة

واقترح أن ترفع الولايات المتحدة تجميد مليارات الدولارات من الأموال الإيرانية المودعة في بنوك أجنبية كإجراء لبناء الثقة. كما أعلن القائد السابق للحرس الثوري عن معارضته تصعيد إيران أنشطتها النووية، مدعيا أنها تلحق الضرر بمصالح البلاد، وتستفز في النهاية المجتمع الدولي.

وتقول المحللة ماجا نيلسون إنه ربما تكون تصريحات رضائي الأخيرة هي الأهم، لاسيما في ما يتعلق بالموقّعين على الاتفاق النووي الأوروبي. وتشير إلى استعداده لسلوك الطريق البراغماتي والانخراط مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. كما يبدو أن لموقفه الأكثر اعتدالا تأثيرا على السياسة الإيرانية على أعلى المستويات بالفعل.

وبصفته سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام فهو مسؤول عن وضع السياسات التي يوافق عليها المرشد الأعلى. ومن المحتمل أن يكون خامنئي قد بارك إجراء رضائي لمقابلات من هذا النوع، على أمل أن تساعد إيران على كسر الجمود الدبلوماسي.

ومن هذا المنطلق ترى نيلسون أنه ينبغي لزعماء أوروبا أن يضعوا رضائي على رادارهم على الأقل. فهو رجل صاغت مسيرته السياسية وجهات نظره بشكل واضح وسمحت له بدمج مقاربة براغماتية لعلاقات إيران في المنطقة والعالم.

ومن المرجح أن تتميز إدارة رضائي في حال فاز بالرئاسة بإعادة التعامل مع الغرب وتخفيف الأجندة التوسعية التي اعتمدها المتشددون في المنطقة. وقد تكون هذه الفرصة التي طال انتظارها لسد الفجوات مع إيران التي قطعتها سنوات من نزاع الصفقة النووية وعدد كبير من الحوادث الإقليمية التي لا تنتهي.